Distr.
GENERAL

S/PRST/1999/16
27 May 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٠١٠ لمجلس الأمن، المعقودة في ٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٩ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في الصومال"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يعرب مجلس الأمن عن جزعه إزاء التدهور الخطير للحالة السياسية والعسكرية والإنسانية في الصومال، وعن قلقه إزاء الأنباء التي تفيد بتزايد التدخل الخارجي في الصومال.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه بالتوصل إلى تسوية شاملة ونهائية للحالة في الصومال، واضعا بعين الاعتبار احترام سيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويؤكد مجددا أن المسؤولية عن التوصل إلى تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة السلام تقع بكاملها على عاتق الشعب الصومالي.

"ويعرب مجلس الأمن عن تأييده للأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الدائمة المعنية بالصومال، ويدعو جميع الفئات الصومالية إلى وقف جميع الأعمال العدائية فورا والتعاون مع المساعي الإقليمية وغيرها من أجل التوصل إلى تحقيق السلام والمصالحة.

"ويعرب مجلس الأمن عن القلق العميق إزاء التقارير الأخيرة عن تسليم أسلحة ومعدات عسكرية للصومال بصورة غير مشروعة انتهاكا للحظر المفروض على الأسلحة بموجب القرار ٧٣٣ المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الأزمة في الصومال وأن يعرض السلام والأمن للخطر في المنطقة برمتها.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعوته إلى جميع الدول بمراعاة الحظر المفروض على الأسلحة والامتناع عن القيام بأي أفعال من شأنها أن تزيد الحالة تفاقما في الصومال. ويطلب كذلك من الدول الأعضاء التي لديها معلومات عن أي انتهاكات لأحكام القرار ٧٣٣ (١٩٩٢)، أن تقدم هذه المعلومات إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق إزاء آثار الأزمة التي طال أمدها على الحالة الإنسانية. ويدين بوجه خاص الهجمات أو أعمال العنف التي ترتكب ضد المدنيين ولا سيما النساء والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة، بما في ذلك المشردون داخليا. ويدين أيضا الهجمات التي يتعرض لها العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية، بما ينتهك قواعد القانون الدولي.

"ويدعو مجلس الأمن الفصائل الصومالية أن تتعاون على أساس مبادئ الحياد وعدم التمييز مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات التي تضطلع بالأنشطة الإنسانية. ويحث المجلس جميع الأطراف على ضمان الأمن وحرية الحركة للعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية وكفالة الوصول إلى المحتاجين لهذه المساعدة دون عائق. وفي هذا الصدد، يشيد المجلس أيضا بهيئة تنسيق المعونة الصومالية المكونة من المانحين ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على ما تقوم بـه حاليا من تنسيق وثيق لجميع جهود المجتمع الدولي من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الصومالي.

"ويحث مجلس الأمن جميع الدول على المساهمة بسخاء في النداء الذي وجهته الأمم المتحدة لتأمين الإغاثة المستمرة وجهود التأهيل في جميع مناطق الصومال، بما فيها الجهود الرامية إلى تعزيز المجتمع المدني.

"ويرحب مجلس الأمن بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام ومكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال في نيروبي.

"ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقارير دورية عن الحالة في الصومال.

"وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره."

— — — — —